

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة من خلال التمويل الإلكتروني:
دراسة تطبيقية على شركة اليسر للإجارة والتمويل بالسعودية

أسم الطالب

إبراهيم عسكر عياط رحيل

222000150

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د.

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2025

المقدمة:

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية التي أحدثت تغييرات جوهرية في طرق إدارة الأعمال وتقديم الخدمات المالية، فقد أدى انتشار التكنولوجيا المالية إلى إعادة تشكيل مفهوم التمويل، حيث أصبحت المؤسسات تعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تواكب احتياجات العملاء وتعزز من كفاءة العمليات التشغيلية، في هذا السياق، برز التمويل الإلكتروني كأحد العوامل الحاسمة في دعم الأنشطة الاقتصادية، نظراً لما يوفره من مرونة في إدارة المعاملات المالية، وسرعة في تنفيذ العمليات، وتقليل في التكاليف التشغيلية مقارنة بالأساليب التقليدية.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الشركات المالية، أصبح تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستدامة من الأولويات الاستراتيجية للمؤسسات التمويلية، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة ومتطلبات الأسواق المتطورة، فالكفاءة التشغيلية تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل قدر من التكاليف، مع ضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية، وهو ما يتطلب توظيف الأدوات الرقمية بفعالية، كما أن الاستدامة المالية أصبحت ضرورة لضمان استمرار الشركات في تقديم خدماتها على المدى الطويل، من خلال تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، وتعزيز مرونة العمليات المالية في مواجهة التغيرات الاقتصادية (Bristol-Alagbariya et al., 2024).

وفي المملكة العربية السعودية، شهد القطاع المالي تطوراً ملحوظاً بدعم من رؤية 2030 التي تسعى إلى تعزيز التحول الرقمي وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعد شركة اليسر للإجارة والتمويل من بين المؤسسات الرائدة التي تبنت تقنيات التمويل الإلكتروني لتحسين خدماتها وتعزيز قدرتها التنافسية، ومع تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية

والاستدامة، خاصة فيما يتعلق بمدى مساهمته في تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة الوصول إلى العملاء (Ezmigna et al., 2024).

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل الإلكتروني وتحقيق الكفاءة التشغيلية والاستدامة المالية في شركة اليسر للإجارة والتمويل، من خلال استكشاف آليات تطبيق الأدوات الرقمية، وتقييم أثرها على تحسين الأداء المؤسسي، مما يساهم في تقديم توصيات عملية لتعزيز فاعلية التمويل الإلكتروني في دعم المؤسسات المالية.

المشكلة البحثية:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبح التمويل الإلكتروني أداة رئيسية في تطوير الخدمات المالية وتحقيق الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التمويلية، ومع التوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة، برزت تحديات تتعلق بمدى قدرة هذه الأدوات على تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة المالية، وعلى الرغم من الفوائد المحتملة للتمويل الإلكتروني في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة المعاملات المالية، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى تأثيره الفعلي على استدامة الشركات التمويلية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي.

وتعد شركة اليسر للإجارة والتمويل نموذجاً مهماً لدراسة هذه الإشكالية، حيث تعتمد بشكل متزايد على التمويل الإلكتروني في تقديم خدماتها، ومع ذلك، لم تتضح بشكل كافٍ العلاقة المباشرة بين تطبيق التمويل الإلكتروني وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، خصوصاً فيما يتعلق بتحسين الكفاءة التشغيلية وضمان الاستدامة المالية، ومن هنا، تتبع المشكلة البحثية من الحاجة إلى فهم آليات تطبيق التمويل الإلكتروني، وتقييم مدى فاعليته في تحسين العمليات التشغيلية للشركة، وما إذا كان يساهم في تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل أم يواجه تحديات تحدّ من تأثيره.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يسهم التمويل الإلكتروني في تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث:

أ) الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية من خلال مساهمتها في تطوير الإطار النظري المتعلق بدور التمويل الإلكتروني في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستدامة في قطاع التمويل، حيث تقدم رؤية تحليلية حول تأثير التحول الرقمي في العمليات المالية على تحسين الأداء المؤسسي وضبط التكاليف التشغيلية. كما تسلط الضوء على الأسس العلمية لاستخدام التقنيات المالية الحديثة، مثل الأنظمة الذكية لإدارة المخاطر، وتحليل البيانات الضخمة في تقييم الملاءة المالية، وأتمتة إجراءات التمويل لضمان سرعة وكفاءة المعاملات.

إضافةً إلى ذلك، تعالج الدراسة فجوة معرفية تتعلق بمدى فاعلية التمويل الإلكتروني في تحسين استدامة المؤسسات المالية، من خلال دراسة تطبيقية على شركة اليسر للإجارة والتمويل في السعودية، حيث تعتمد على تحليل بيانات واقعية لتقييم أثر الأدوات الرقمية في تبسيط الإجراءات وتقليل المخاطر المالية، مما يعزز من موثوقية النتائج ويتيح استخدامها كمرجع للباحثين والممارسين في قطاع التمويل. كما تساهم نتائج البحث في تقديم توصيات علمية تدعم تطوير استراتيجيات تشغيلية قائمة على الابتكار المالي، الأمر الذي يعزز استغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة ويقلل من التكاليف غير الضرورية، مما يساهم في تعزيز استدامة المؤسسات المالية على المدى الطويل.

ب) الأهمية العملية

من الناحية التطبيقية، يمثل التمويل الإلكتروني أداة حيوية لتحسين كفاءة العمليات التشغيلية في المؤسسات المالية، حيث يساهم في تقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية من خلال الأتمتة وتبسيط العمليات. وتتيح التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر الائتمان وتحليل البيانات المالية، قدرة أكبر على اتخاذ قرارات تمويلية دقيقة، مما يقلل من نسبة التعثر ويحسن جودة المحفظة الائتمانية.

كما يعزز التكامل الرقمي بين أنظمة التمويل الإلكتروني وإدارة العمليات المالية مستويات الشفافية والكفاءة، حيث تساهم الأنظمة الذكية في تسريع الموافقات التمويلية وتحسين إدارة السيولة، مما يتيح استجابة أسرع لاحتياجات العملاء ويقلل من فترات الانتظار. علاوة على ذلك، يتيح استخدام التحليلات المالية المتقدمة تحسين آليات التنبؤ بالمخاطر وتطوير استراتيجيات تمويل أكثر ملاءمة للوضع الاقتصادي، مما يقلل من المخاطر التشغيلية ويعزز استقرار المؤسسة المالية.

إضافةً إلى ذلك، يتطلب التحول الرقمي في قطاع التمويل تطوير مهارات العاملين من خلال تدريبهم على استخدام الأدوات التقنية الحديثة، إلى جانب تبني سياسات مرنة تستجيب للتغيرات المتسارعة في السوق المالي. كما يدعم التمويل الإلكتروني متخذي القرار من خلال توفير بيانات آنية ودقيقة حول أداء العمليات المالية، مما يساعد في تبني استراتيجيات تمويلية أكثر كفاءة واستدامة. ومن خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية واعتماد تقنيات متقدمة في إدارة التمويل، يمكن لشركة اليسر للإجارة والتمويل تحسين تنافسيتها في القطاع المالي وتقديم حلول تمويلية أكثر كفاءة واستدامة.

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس والمحموري لهذا البحث يتمثل في: محاولة التعرف أثر التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل، على ويمكن تحديد الأهداف الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

(1) بيان أثر الشمول المالي الرقمي على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

(2) بيان أثر التكامل بين الأنظمة المالية الرقمية على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

(3) بيان أثر الأمان السيبراني في التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

تساؤلات البحث:

إلى أي مدى يسهم التمويل الإلكتروني في تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل في المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

(1) ما أثر الشمول المالي الرقمي على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل؟

(2) ما أثر التكامل بين الأنظمة المالية الرقمية على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل؟

(3) ما أثر الأمان السيبراني في التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha 0.005$) للتمويل الإلكتروني بأبعاده: (الشمول المالي الرقمي، التكامل بين الأنظمة المالية الرقمية، الأمان السيبراني في التمويل الإلكتروني) على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل، وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

(1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha 0.005$) للشمول المالي الرقمي على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

(2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha 0.005$) للتكامل بين الأنظمة المالية الرقمية على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

(3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha 0.005$) للأمان السيبراني في التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

الدراسات السابقة:

دراسة (Yang, Zang, Wu & Kong (2025)

هدفت إلى تحليل أثر نموذج المشاركة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات كثيفة الموارد، حيث سعت إلى فهم مدى تأثير هذا النموذج على تقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشفافية المالية، وزيادة فعالية تخصيص الموارد، كما ركزت الدراسة على استكشاف العلاقة بين تبني المؤسسات لهذا النموذج وتحقيقها لميزة تنافسية مستدامة في بيئة الأعمال.

حيث المتغير المستقل هو نموذج المشاركة المالية بأبعاده المتمثلة في التكامل المالي، وتوحيد البيانات المالية، والأتمتة الرقمية، أما التابع فهو الكفاءة التشغيلية، والتي تم قياسها من خلال عدة مؤشرات تشمل تقليل النفقات التشغيلية، وتحسين سرعة اتخاذ القرارات المالية، وزيادة مستوى التكيف مع التغيرات السوقية. اعتمدت الدراسة على منهج البحث الكمي من خلال استخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة من المؤسسات كثيفة الموارد في قطاعات مختلفة، كما تم تحليل البيانات باستخدام النمذجة الإحصائية المتقدمة لاختبار العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج المشاركة المالية يسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، حيث لوحظ انخفاض ملحوظ في التكاليف الإدارية والمالية، كما أظهرت النتائج أن توحيد البيانات المالية وتحليلها بشكل آلي يساهم في تحسين جودة القرارات المالية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالأخطاء البشرية، إضافة إلى ذلك، تبين أن المؤسسات التي تبنت هذا النموذج شهدت تحسناً في مستوى التنسيق بين الإدارات المالية والإدارية، مما عزز من قدرتها على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استثمارات المؤسسات في البنية التحتية الرقمية لدعم تطبيق نموذج المشاركة المالية، كما أكدت على أهمية تدريب الموظفين وتأهيلهم لاستخدام الأدوات الرقمية المتقدمة لضمان تحقيق

أقصى استفادة من هذا النموذج، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة وضع سياسات مالية واضحة تضمن تكامل العمليات المالية بشكل فعال بين الإدارات المختلفة، كما اقترحت أن تتبنى المؤسسات استراتيجيات تدعم التحول الرقمي الشامل لضمان استدامة التحسينات التشغيلية التي يحققها نموذج المشاركة المالية.

دراسة (Satryawati, Wibowo, Kristian, Aristawidya & Amanda (2024)

هدفت إلى تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز الاستدامة والجدوى الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ركزت الدراسة على استكشاف مدى تأثير تبني الأدوات الرقمية على تحسين أداء هذه المؤسسات، وزيادة كفاءتها التشغيلية، وتعزيز قدرتها التنافسية، كما سعت الدراسة إلى تقييم العوامل التي تسهم في نجاح التحول الرقمي وتأثيره على استمرارية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث المتغير المستقل هو التحول الرقمي بأبعاده المتمثلة في تبني التقنيات السحابية، استخدام التحليلات الرقمية، وأتمتة العمليات التجارية، أما التابع فهو استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم قياسها من خلال تحسين الإيرادات، زيادة كفاءة العمليات، وتحقيق مرونة أكبر في مواجهة التغيرات الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال دراسة حالة لمؤسسة "Dhea Rasa"، حيث تم جمع البيانات باستخدام المقابلات المعمقة وتحليل الوثائق الرسمية، كما تم دعم التحليل بالملاحظات الميدانية التي ساعدت في فهم تأثير التحول الرقمي على العمليات التشغيلية والإدارية للمؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني التحول الرقمي أدى إلى تحسين كبير في كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة، حيث ساهم استخدام الأدوات الرقمية في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة سرعة إنجاز المهام، كما أظهرت النتائج أن التحول الرقمي مكّن المؤسسة من توسيع نطاق أعمالها والوصول إلى أسواق جديدة من خلال

المنصات الرقمية، إضافة إلى ذلك، لوحظ أن المؤسسات التي تبنت الأتمتة والتحليل الرقمي كانت أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات السوقية وتقليل المخاطر المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رحلتها نحو التحول الرقمي من خلال توفير التدريب والموارد التقنية اللازمة، كما أكدت على أهمية تطوير استراتيجيات رقمية تتماشى مع طبيعة الأعمال لضمان تحقيق الفائدة القصوى من التكنولوجيا، بالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الرقمية والجهات الداعمة لرواد الأعمال لضمان استدامة المبادرات الرقمية وتحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد على الاقتصاد المحلي.

دراسة (Khatib, Mustafa & Abbas (2025)

هدفت إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على الاستدامة المالية للمؤسسات، حيث ركزت الدراسة على فهم كيفية مساهمة التقنيات الرقمية في تحسين الأداء المالي، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية، كما سعت إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح المؤسسات في تحقيق استدامتها المالية من خلال تبني التحول الرقمي.

حيث المتغير المستقل هو التحول الرقمي بأبعاده المتمثلة في الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وأتمتة العمليات المالية، أما التابع فهو الاستدامة المالية، والتي تم قياسها من خلال تحسين الكفاءة المالية، تقليل المخاطر الاقتصادية، وزيادة العوائد المالية على المدى الطويل.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات المالية لمجموعة من المؤسسات التي تبنت التحول الرقمي، كما تم استخدام الاستبيانات لجمع آراء المديرين الماليين حول تأثير الأدوات الرقمية على الأداء المالي، بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق نماذج تحليل الانحدار الإحصائي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يسهم بشكل كبير في تحسين الاستدامة المالية للمؤسسات، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات التي اعتمدت على الأتمتة المالية وتقنيات الذكاء الاصطناعي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في التكاليف التشغيلية وزيادة في الربحية، كما تبين أن استخدام الحوسبة السحابية أدى إلى تحسين إدارة الموارد المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن المؤسسات التي تبنت التحول الرقمي كانت أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات المالية وتحقيق نمو مستدام.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استثمارات المؤسسات في التقنيات الرقمية الحديثة لضمان تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد، كما أكدت على أهمية تطوير استراتيجيات مالية متكاملة تستفيد من التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات المالية، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة تأهيل الكوادر البشرية وتدريبهم على استخدام الأدوات المالية الرقمية لضمان تحقيق أقصى استفادة من عملية التحول الرقمي، كما أوصت بضرورة دعم السياسات الحكومية لتعزيز التحول الرقمي في المؤسسات من خلال تقديم حوافز مالية وتشريعات داعمة.

دراسة (Oyewole, Adeoye, Addy, Okoye, Ofodile & Ugochukwu (2024)

هدفت إلى استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الاستدامة المالية، حيث ركزت الدراسة على تحليل الممارسات الحالية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، وتقييم مدى تأثيرها على تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد، كما سعت الدراسة إلى تحديد الفرص والتحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة المالية وإدارة المخاطر الاقتصادية.

حيث المتغير المستقل هو الذكاء الاصطناعي بأبعاده المتمثلة في التعلم الآلي، تحليل البيانات الضخمة، والأتمتة المالية، أما التابع فهو الاستدامة المالية، والتي تم قياسها من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية، تقليل التكاليف، وتحقيق استقرار مالي مستدام للمؤسسات المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة والدراسات السابقة المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، كما تم تحليل دراسات حالة لمؤسسات مالية استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين أدائها المالي، بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة على استعراض الاتجاهات المستقبلية لتطور الذكاء الاصطناعي في دعم الاستدامة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاستدامة المالية، حيث أظهرت النتائج أن استخدام تقنيات التعلم الآلي في التنبؤ بالمخاطر المالية ساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة، كما تبين أن تحليل البيانات الضخمة يساهم في تحسين إدارة السيولة وزيادة الشفافية في العمليات المالية، بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة أن الأتمتة المالية قللت من التكاليف التشغيلية وساهمت في تسريع تنفيذ المعاملات المالية، مما أدى إلى تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استثمارات القطاع المالي في تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد، كما أكدت على أهمية تطوير سياسات تنظيمية تدعم التكامل بين الذكاء الاصطناعي والأنظمة المالية لضمان الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتوفير برامج تدريبية للكوادر المالية لتمكينهم من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بفعالية، كما أوصت بضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا لتطوير حلول مالية مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

دراسة (Rane, Choudhary & Rane (2024)

هدفت إلى تحليل تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على كفاءة التمويل المؤسسي وتحسين عملية اتخاذ القرار، حيث ركزت الدراسة على استكشاف دور التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، وأتمتة العمليات الروبوتية في تعزيز حوكمة الشركات وتحقيق الاستدامة المالية، كما سعت إلى تقييم مدى مساهمة هذه التقنيات في تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين دقة التحليلات المالية، وتعزيز الامتثال التنظيمي داخل المؤسسات.

حيث المتغير المستقل هو الذكاء الاصطناعي بأبعاده المتمثلة في التعلم الآلي، معالجة اللغة الطبيعية، وأتمتة العمليات الروبوتية، أما التابع فهو التمويل المؤسسي، والذي تم قياسه من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، دقة التوقعات المالية، وتعزيز الامتثال المالي والاستدامة المؤسسية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والنوعي، حيث تم تحليل بيانات مالية لمجموعة من الشركات التي تبنت تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارتها المالية، كما تم استخدام المقابلات مع خبراء في مجال التكنولوجيا المالية لفهم تأثير هذه التقنيات على حوكمة الشركات والاستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق نماذج تحليل البيانات الضخمة لتقييم العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي وتحسين الأداء المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي أدى إلى تحسين دقة التوقعات المالية وتقليل الأخطاء البشرية في إعداد التقارير المالية، كما أظهرت النتائج أن استخدام معالجة اللغة الطبيعية ساعد في تعزيز الامتثال التنظيمي من خلال تحليل النصوص القانونية والمالية بشكل أكثر كفاءة، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن أتمتة العمليات الروبوتية ساهمت في تقليل التكاليف التشغيلية وتسريع تنفيذ العمليات المالية، مما عزز من استدامة المؤسسات المالية وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز حوكمة الشركات وتحقيق استدامة مالية أكثر استقرارًا، كما أكدت على أهمية تطوير سياسات تنظيمية تدعم تكامل الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة المالية لضمان الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة توفير برامج تدريبية للمديرين الماليين لتعزيز قدرتهم على التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات المالية بفعالية، كما أوصت بتشجيع التعاون بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا لتطوير حلول مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار المالي المستدام.

دراسة (Arshi, Islam, Tamanna, Sultana & Ikram (2024)

هدفت إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستدامة في مجالي الأعمال والاقتصاد، حيث ركزت الدراسة على تحليل تأثير تطبيقات التكنولوجيا المالية على تحسين الكفاءة التشغيلية، تعزيز الشمول المالي، وتقليل التأثيرات البيئية السلبية، كما سعت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة الحلول المالية الرقمية على دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

حيث المتغير المستقل هو التكنولوجيا المالية بأبعاده المتمثلة في المدفوعات الرقمية، الإقراض الرقمي، وتقنيات البلوك تشين، أما التابع فهو الاستدامة في الأعمال والاقتصاد، والتي تم قياسها من خلال تحسين الشمول المالي، تقليل البصمة الكربونية، وتعزيز الشفافية والاستدامة المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات المالية والتقارير البيئية لمجموعة من المؤسسات التي تبنت حلول التكنولوجيا المالية، كما تم استخدام تحليل المضمون لمجموعة من الدراسات السابقة حول تأثير التكنولوجيا المالية على الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات مع خبراء في مجال التكنولوجيا المالية والاستدامة للحصول على رؤى معمقة حول التحديات والفرص المرتبطة بهذه التقنيات.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد التكنولوجيا المالية يسهم بشكل كبير في تحسين الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية للأفراد غير المشمولين بالخدمات المصرفية التقليدية، كما أظهرت النتائج أن استخدام المدفوعات الرقمية يقلل من استهلاك الورق والطاقة، مما يساهم في تقليل البصمة البيئية، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن تقنيات البلوك تشين عززت الشفافية والمساءلة في العمليات المالية، مما أدى إلى تقليل الفساد وتحسين استدامة الأعمال.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية لدعم تحقيق أهداف الاستدامة في الاقتصاد العالمي، كما أكدت على أهمية وضع سياسات تنظيمية تضمن الاستخدام الآمن والفعال لهذه التقنيات مع الحد من المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة تعزز من الاستدامة المالية والبيئية، كما أوصت بضرورة نشر التوعية حول أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في دعم التنمية المستدامة.

دراسة (Dasuki & Bustaman (2024)

هدفت إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية التعاونية في تعزيز استدامة الأعمال، حيث ركزت الدراسة على استكشاف كيفية استخدام الحلول الرقمية التعاونية في تحسين الكفاءة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز فرص الوصول إلى التمويل، ودعم النمو المستدام، كما سعت إلى تقييم أثر هذه التقنيات على تحسين الشفافية المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل التقليدي.

حيث المتغير المستقل هو التكنولوجيا المالية التعاونية بأبعاده المتمثلة في المنصات الرقمية للإقراض التعاوني، نظم الدفع الإلكترونية، وتحليل البيانات المالية الذكي، أما التابع فهو استدامة الأعمال، والتي تم

قياسها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل، تحسين الإدارة المالية، وزيادة فرص النمو والاستمرارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والكيفي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات موجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يستخدمون تقنيات "E-Cooperative"، كما تم تحليل بيانات مالية لمجموعة من المؤسسات التي تبنت هذه الحلول، بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات مع خبراء في التكنولوجيا المالية لفهم تأثير هذه المنصات على الاستدامة المالية للمؤسسات.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية التعاونية "E-Cooperative" ساهم في تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال حلول إقراض رقمية منخفضة التكلفة، كما أظهرت النتائج أن نظم الدفع الإلكترونية قللت من تكاليف المعاملات المالية وسرعت عمليات الدفع، مما أدى إلى تحسين التدفقات النقدية للمؤسسات، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن استخدام تحليل البيانات المالية الذكي ساعد في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الشفافية، مما زاد من ثقة المستثمرين والمقرضين في هذه المؤسسات.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز نشر التكنولوجيا المالية التعاونية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم استدامتها المالية، كما أكدت على أهمية تطوير أطر تنظيمية لضمان الاستخدام العادل والفعال لهذه التقنيات، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة توفير برامج تدريبية لأصحاب المشاريع حول كيفية الاستفادة المثلى من حلول "E-Cooperative" لتعزيز إدارتهم المالية، كما أوصت بتشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية والحكومات لدعم تبني هذه التقنيات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

هدفت إلى تحليل دور تكامل التكنولوجيا في تعزيز الاستدامة المالية في التعاونيات العاملة في قطاع النفط والغاز، حيث ركزت الدراسة على استكشاف الفرص التي توفرها الحلول الرقمية لتحسين الكفاءة المالية والإدارية في هذه التعاونيات، كما سعت إلى تحديد التحديات التي تواجه تطبيق هذه التقنيات ومدى تأثيرها على الأداء المالي والاستدامة طويلة المدى.

حيث المتغير المستقل هو تكامل التكنولوجيا بأبعاده المتمثلة في نظم الدفع الرقمية، التحليل المالي القائم على البيانات الضخمة، وأنظمة الأتمتة الذكية، أما التابع فهو الاستدامة المالية للتعاونيات في قطاع النفط والغاز، والتي تم قياسها من خلال تحسين الإيرادات، تقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط الذي يجمع بين التحليل الكمي والكيفي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات موجهة للعاملين في التعاونيات النفطية، كما تم تحليل بيانات مالية وإدارية لعدد من هذه التعاونيات قبل وبعد تبني الحلول التكنولوجية، بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات مع خبراء في القطاع لفهم العوامل التي تعزز أو تعيق تكامل التكنولوجيا في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نظم الدفع الرقمية في التعاونيات النفطية أدى إلى تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالمعاملات المالية، كما أظهرت النتائج أن التحليل المالي القائم على البيانات الضخمة ساعد في التنبؤ بالاتجاهات المالية واتخاذ قرارات أكثر دقة فيما يخص الاستثمارات والمصروفات، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن أنظمة الأتمتة الذكية حسنت كفاءة العمليات التشغيلية، مما ساهم في تحقيق وفورات مالية كبيرة وزيادة القدرة التنافسية لهذه التعاونيات.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استثمارات التعاونيات النفطية في التقنيات المالية الحديثة لضمان تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل، كما أكدت على أهمية تطوير سياسات تنظيمية تدعم التحول الرقمي في هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة تدريب الموظفين على استخدام هذه التقنيات لضمان تحقيق أقصى استفادة منها، كما أوصت بإنشاء شراكات استراتيجية بين التعاونيات، الشركات التكنولوجية، والجهات التنظيمية لتسهيل تبني حلول مالية مبتكرة تعزز من الكفاءة والاستدامة المالية في القطاع النفطي.

دراسة (Mavlutova (2022

هدفت إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع المالي، مع التركيز على دوره في تعزيز الشمول المالي وتحسين الكفاءة التشغيلية، حيث سعت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير التقنيات المالية الرقمية على تقليل الفجوات المالية، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين أداء المؤسسات المالية من خلال الأتمتة والابتكار التكنولوجي.

حيث المتغير المستقل هو التحول الرقمي بأبعاده المتمثلة في الخدمات المصرفية الرقمية، تقنيات الدفع الإلكتروني، وحلول التحليل المالي القائمة على الذكاء الاصطناعي، أما التابع فهو التنمية المستدامة للقطاع المالي، والتي تم قياسها من خلال تحسين معدلات الشمول المالي، تقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة كفاءة إدارة المخاطر المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات مالية لمؤسسات مصرفية وشركات تكنولوجيا مالية في عدة دول، كما تم استخدام استبيانات لجمع آراء الخبراء والعاملين في القطاع المالي حول تأثير التحول الرقمي، بالإضافة إلى ذلك، استعانت الدراسة بمنهج التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين تبني الحلول الرقمية ومستويات الشمول المالي والكفاءة التشغيلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني الخدمات المصرفية الرقمية أدى إلى زيادة معدلات الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية للأفراد غير المشمولين مالياً، كما أظهرت النتائج أن تقنيات الدفع الإلكتروني ساعدت في تسهيل المعاملات المالية وتقليل الحاجة إلى المعاملات النقدية التقليدية، مما أدى إلى خفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن استخدام التحليل المالي المستند إلى الذكاء الاصطناعي عزز من قدرة المؤسسات المالية على إدارة المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية للمؤسسات المالية لتعزيز التحول الرقمي وتحقيق استدامة أكبر، كما أكدت على أهمية تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية لضمان تحقيق شمول مالي أكثر عدالة وفعالية، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة تطوير برامج تدريبية لموظفي القطاع المالي لتمكينهم من التعامل مع الأدوات الرقمية الحديثة، كما أوصت بتوسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية وتحقيق استدامة طويلة الأجل.

دراسة (Armando 2024)

هدفت إلى تحليل تأثير تنفيذ برامج التمويل المستدام على نسبة كفاءة التشغيل في البنوك خلال الفترة من 2017 إلى 2022، حيث سعت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة سياسات التمويل المستدام في تحسين الأداء المالي وتقليل التكاليف التشغيلية، مع التركيز على كيفية تبني البنوك لهذه الاستراتيجيات وتأثيرها على الربحية والاستدامة المالية.

حيث المتغير المستقل هو تنفيذ برامج التمويل المستدام بأبعاده المتمثلة في التمويل الأخضر، الاستثمار في المشاريع البيئية والاجتماعية، والحوكمة المستدامة، أما التابع فهو نسبة كفاءة التشغيل في البنوك،

والتي تم قياسها من خلال تحليل المصروفات التشغيلية مقارنة بالإيرادات التشغيلية، ومدى تحقيق التوازن بين العوائد المالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات مالية مستخلصة من التقارير السنوية للبنوك التي طبقت التمويل المستدام خلال الفترة 2017-2022، كما استخدمت الدراسة النماذج الإحصائية لاختبار العلاقة بين تنفيذ سياسات التمويل المستدام وكفاءة التشغيل، بالإضافة إلى تحليل مقارن بين البنوك التي تبنت هذه الاستراتيجيات وتلك التي لم تعتمد عليها.

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني برامج التمويل المستدام أسهم في تحسين كفاءة التشغيل لدى البنوك، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات المالية التي طبقت استراتيجيات التمويل الأخضر حققت انخفاضاً في التكاليف التشغيلية، كما تبين أن البنوك التي استثمرت في المشاريع البيئية والاجتماعية سجلت أداءً مالياً أفضل على المدى الطويل، إضافة إلى ذلك، أوضحت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة المستدامة عزز من استقرار المؤسسات المصرفية وزاد من ثقة المستثمرين والعملاء.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز سياسات التمويل المستدام في القطاع المصرفي من خلال توفير حوافز مالية للبنوك التي تطبق معايير الاستدامة، كما أكدت على أهمية تطوير أطر تنظيمية تدعم الاستثمارات المستدامة وتشجع الشفافية في تقارير الاستدامة المالية، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة توعية الإدارات المصرفية بأهمية التمويل المستدام وتأثيره على تحسين الأداء المالي، كما دعت إلى توسيع نطاق البحث حول العلاقة بين التمويل المستدام وأداء البنوك في مناطق مختلفة لتعزيز الفهم العالمي لهذه الاستراتيجيات.

هدفت إلى تحليل دور الحوسبة السحابية في تحسين الخدمات المالية الزراعية، مع التركيز على مدى تأثيرها على كفاءة العمليات المالية وأمان البيانات في القطاع الزراعي، حيث سعت الدراسة إلى تقييم كيفية توظيف الحوسبة السحابية لتعزيز وصول المزارعين إلى الخدمات المالية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وتحسين إدارة الموارد المالية في الأنشطة الزراعية.

حيث المتغير المستقل هو الحوسبة السحابية بأبعاده المتمثلة في تخزين البيانات السحابية، تحليل البيانات الضخمة، والأمان السيبراني، أما التابع فهو تحسين الخدمات المالية الزراعية، والذي تم قياسه من خلال كفاءة العمليات المالية، سهولة الوصول إلى التمويل، وتقليل التكاليف التشغيلية في المؤسسات الزراعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات مالية وتقنية مستخلصة من المؤسسات الزراعية التي اعتمدت على الحوسبة السحابية في خدماتها المالية، كما استخدمت الدراسة نماذج إحصائية لقياس تأثير تبني تقنيات الحوسبة السحابية على كفاءة الخدمات المالية، مع إجراء مقارنات بين المؤسسات التي تبنت هذه التكنولوجيا وتلك التي لا تزال تعتمد على الأنظمة التقليدية.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الحوسبة السحابية أسهم في تحسين كفاءة الخدمات المالية الزراعية، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات الزراعية التي اعتمدت على تخزين البيانات السحابية تمكنت من تحسين إدارتها المالية وتقليل الأخطاء التشغيلية، كما تبين أن تحليل البيانات الضخمة مكن المزارعين من الوصول إلى استراتيجيات مالية أكثر دقة واستباقية، إضافة إلى ذلك، أوضحت الدراسة أن تعزيز الأمان السيبراني عبر الحوسبة السحابية أدى إلى تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالاحتيال والتسريبات الأمنية، مما عزز من ثقة المستخدمين في المنصات المالية الرقمية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تبني الحوسبة السحابية في القطاع الزراعي من خلال توفير بنية تحتية رقمية أكثر تطوراً تدعم تطبيق هذه التقنيات، كما أكدت على أهمية تدريب المزارعين على استخدام المنصات المالية السحابية لضمان الاستفادة القصوى منها، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة وضع سياسات تنظيمية تعزز من حماية البيانات المالية الزراعية، وتشجيع المؤسسات المالية على تطوير حلول مبتكرة تتماشى مع احتياجات المزارعين، كما دعت إلى توسيع نطاق البحث حول العلاقة بين التقنيات الرقمية وكفاءة التمويل الزراعي في مناطق مختلفة لتعزيز فهم تأثير الحوسبة السحابية على التنمية الزراعية.

دراسة (Lastanti & Djasuli (2024)

هدفت إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على إدارة التدفقات المالية في القطاع العام، حيث سعت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة التقنيات الرقمية في تحسين كفاءة وشفافية العمليات المالية الحكومية، وتقليل الأخطاء المالية، وتعزيز آليات الرقابة على الإنفاق العام.

حيث المتغير المستقل هو التحول الرقمي بأبعاده المتمثلة في أتمتة العمليات المالية، تحليل البيانات المالية الضخمة، وتعزيز الأمان السيبراني، أما التابع فهو إدارة التدفقات المالية في القطاع العام، والتي تم قياسها من خلال كفاءة العمليات المحاسبية، دقة التقارير المالية، ومستوى الشفافية في الإنفاق العام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات مالية وإدارية تم جمعها من المؤسسات الحكومية التي تبنت التحول الرقمي في عملياتها المالية، كما استخدمت الدراسة استبانات ومقابلات مع المسؤولين الماليين في القطاع العام، بالإضافة إلى تحليل المقارنات بين المؤسسات التي طبقت نظم مالية رقمية وتلك التي لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية في الإدارة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق التحول الرقمي أسهم بشكل ملحوظ في تحسين إدارة التدفقات المالية في القطاع العام، حيث أظهرت النتائج أن أتمتة العمليات المالية ساعدت في تسريع تنفيذ المعاملات وتقليل

الأخطاء البشرية، كما تبين أن تحليل البيانات المالية الضخمة مكن المؤسسات الحكومية من وضع استراتيجيات مالية أكثر دقة وفاعلية، إضافة إلى ذلك، أوضحت الدراسة أن تعزيز الأمان السيبراني أدى إلى تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالاحتيال والتلاعب بالبيانات، مما عزز من ثقة المواطنين في النظام المالي الحكومي.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات حكومية تدعم التحول الرقمي في القطاع المالي العام من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، كما أكدت على أهمية تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام التقنيات الرقمية في الإدارة المالية لضمان تحقيق أقصى استفادة منها، بالإضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على ضرورة وضع أطر تنظيمية واضحة تضمن حماية البيانات المالية العامة، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتطوير حلول مالية رقمية أكثر كفاءة، كما دعت إلى توسيع نطاق الأبحاث حول تأثير التحول الرقمي على تحسين الإدارة المالية في القطاعات الحكومية المختلفة لتعزيز الحوكمة المالية المستدامة.

دراسة (Luo, Luo & Lv (2022)

هدفت إلى استكشاف دور التمويل الرقمي في تعزيز الاستدامة المالية من منظور كفاءة الأداء المالي، حيث ركزت الدراسة على تحليل كيفية تأثير الابتكارات الرقمية في القطاع المالي على استقرار واستدامة النظم المالية، مع تسليط الضوء على العوامل التي تسهم في تحسين الكفاءة المالية وتقليل المخاطر المالية طويلة الأجل.

حيث المتغير المستقل هو التمويل الرقمي بأبعاده المتمثلة في تقنيات الدفع الإلكتروني، التمويل الجماعي الرقمي، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤات المالية، أما التابع فهو الاستدامة المالية، والتي تم قياسها من خلال مؤشرات كفاءة الأداء المالي، تقليل المخاطر المالية، وزيادة الشمول المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، حيث تم جمع بيانات مالية من مؤسسات مالية تعتمد على التمويل الرقمي وتحليلها باستخدام نماذج إحصائية لقياس مدى تأثير التقنيات الرقمية على كفاءة العمليات المالية، كما تم استخدام استبانات لجمع آراء خبراء القطاع المالي حول التحديات والفرص المرتبطة بالتمويل الرقمي، بالإضافة إلى تحليل بيانات تاريخية لمقارنة أداء المؤسسات التي تبنت التمويل الرقمي مع تلك التي لا تزال تعتمد على الأنظمة التقليدية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز الاستدامة المالية من خلال تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية، كما أظهرت النتائج أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية المتقدمة يساعد في تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة، إضافة إلى ذلك، تبين أن توسيع نطاق الشمول المالي من خلال الأدوات الرقمية أدى إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً، مما عزز من الاستقرار المالي على المدى الطويل.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية في القطاع المالي لدعم نمو التمويل الرقمي وضمان استدامته، كما أكدت على أهمية وضع سياسات تنظيمية متكاملة لحماية البيانات المالية وتعزيز ثقة المستثمرين في المنصات الرقمية، بالإضافة إلى ذلك، دعت الدراسة إلى زيادة الاستثمار في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين قدرة المؤسسات المالية على التنبؤ بالمخاطر وإدارة الأصول بكفاءة، كما شددت على ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية لخلق بيئة تنظيمية تدعم الابتكار المالي الرقمي وتسهم في تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

المنطلقات النظرية للبحث

1- التمويل الإلكتروني

يشير التمويل الإلكتروني إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في تقديم وإدارة الخدمات المالية، بما يشمل عمليات الدفع الإلكتروني، والإقراض الرقمي، وإدارة الأصول عبر الإنترنت، وذلك بهدف تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكلفة والوقت المستغرق في المعاملات (Marchewka-Bartkowiak & Boitan, 2025).

كما يعبر التمويل الإلكتروني عن التحول من الأنظمة المالية التقليدية إلى أنظمة رقمية تعتمد على تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات مالية متطورة، مما يسهل الوصول إلى التمويل ويعزز من سرعة وكفاءة المعاملات.

2- الكفاءة التشغيلية

تُعرف الكفاءة التشغيلية بأنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، مع ضمان أعلى مستوى من الإنتاجية والجودة، مما يعكس قدرة الإدارة على تحسين العمليات التشغيلية وتخفيض الهدر والتكاليف (Sachdeva, 2024).

كما تعبر الكفاءة التشغيلية عن قدرة المؤسسة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة من خلال تبني تقنيات حديثة وأساليب إدارية فعالة تقلل من الوقت والتكلفة، وتزيد من العائد على الاستثمار.

3- الاستدامة المالية

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مستدام بين الإيرادات والنفقات، بما يضمن استمرار العمليات التشغيلية دون التأثير على الموارد المالية المستقبلية، مع تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية (Bharti, 2024).

تعتبر الاستدامة المالية عن قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها المالية طويلة الأجل دون الحاجة إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية غير مستقرة، وذلك من خلال تطوير نماذج مالية متينة تعزز الاستقرار والاستمرارية.

4- الشمول المالي الرقمي

هو مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية الإلكترونية بسهولة، من خلال منصات رقمية متكاملة توفر حلولاً مالية تتناسب مع احتياجات جميع الفئات المجتمعية، مما يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية (RESHI, 2025).

ويعبر الشمول المالي الرقمي عن توفير خدمات مالية إلكترونية مبتكرة تتيح للأفراد غير المشمولين في النظام المصرفي التقليدي فرصة الاستفادة من حلول التمويل والدفع الرقمي، مما يعزز من دمجهم في الاقتصاد الرسمي.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور التمويل الإلكتروني في تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل في المملكة العربية السعودية، يهدف هذا المنهج إلى تقديم وصف دقيق لكيفية توظيف الحلول الرقمية في العمليات التمويلية، مع تحليل أثرها على تحسين الأداء التشغيلي وتقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز الاستدامة المالية.

سيتم جمع البيانات من خلال استبيانات موجهة تستهدف المديرين التنفيذيين، موظفي الإدارات المالية، والمختصين بالعمليات التشغيلية في الشركة، حيث يتضمن الاستبيان مجموعة من المحاور الرئيسية، مثل: (الشمول المالي الرقمي، التكامل بين الأنظمة المالية الرقمية، الأمان السيبراني في التمويل الإلكتروني)

سيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة لاستخلاص العلاقة بين اعتماد التمويل الإلكتروني ومستوى التحسين في كفاءة الأداء المالي والتشغيلي.

إلى جانب ذلك، سيتم اعتماد المنهج النوعي عبر إجراء مقابلات فردية معمقة مع المسؤولين عن الإدارة المالية وخبراء التقنية المالية، بهدف الحصول على فهم أكثر تفصيلاً حول آليات تطبيق التمويل الإلكتروني والتحديات المرتبطة بتوظيفه، كما ستسهم هذه المقابلات في استكشاف تجارب عملية متعلقة بتبني الحلول الرقمية، ودورها في تحسين تدفق العمليات المالية، تقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز الشفافية في العمليات التمويلية، مما يوفر رؤية أكثر شمولية حول مدى تأثير التمويل الإلكتروني على الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

مصادر البيانات:

يعتمد البحث على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات كما يلي:

المصادر الثانوية:

وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة إلى الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع التي بحثت الإنشائية إلى جانب الدوريات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، لمعرفة الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية والتي تتميز بالتغير والتطور المستمر.

المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

-الأساليب الإحصائية المتبعة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في هذه الدراسة لإجراء التحليل الوصفي واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

→ الإحصاء الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها لتقديم توزيعات التكرار والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على استبانة الدراسة.
- الوسط الحسابي: تم استخدامه كمقياس للنزعة المركزية لتقدير المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.
- الانحراف المعياري: تم استخدامه كمقياس للتشتت لتقدير الانحراف في إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي.

→ الإحصاء التحليلي:

- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير متغير مستقل على المتغير التابع.

– اختبار التوزيع الطبيعي (Kurtosis Test): تم استخدامه لاختبار مدى انحراف التوزيع عن التوزيع الطبيعي.

أدوات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة مستودعات البترول وخفض التكاليف: دراسة تطبيقية على شركة الدريس للخدمات البترولية والنقل بالسعودية.

نموذج الدراسة:

والذي يتضمن تحليل أثر التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل، ويتضمن المتغيرات التالية:

المتغير المستقل:

التمويل الإلكتروني بأبعاده: (الشمول المالي الرقمي، التكامل بين الأنظمة المالية الرقمية، الأمان السيبراني في التمويل الإلكتروني).

المتغير التابع: تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يدور نطاق الدراسة خلال عام 2025.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على شركة اليسر للإجارة والتمويل.

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على تحليل أثر التمويل الإلكتروني على تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة في شركة اليسر للإجارة والتمويل.

قائمة المراجع:

- Armando, J. F., & Wahyudi, S. T. (2024). Pengaruh implementasi program sustainable finance terhadap operating efficiency ratio bank tahun 2017–2022. Contemporary Studies in Economic, Finance and Banking., 3(4), 1026–1041.
<https://doi.org/10.21776/csefb.2024.03.4.15>
- Arshi, A. S., Islam, S., Tamanna, A. Y., Sultana, S., & Ikram, S. B. (2024). Fintech for Sustainability in Business and Economics Research. Business Perspective Review, 6(1), 34–53.
<https://doi.org/10.38157/bpr.v6i1.620>
- Bharti, U. (2024). A study of financial sustainability in indian banking industry. Deleted Journal, 07(02(I)), 157–164.
[https://doi.org/10.62823/7.2\(i\).6625](https://doi.org/10.62823/7.2(i).6625)
- Bristol–Alagbariya, B., Ayanponle, L., & Ogedengbe, D. (2024). Operational efficiency through HR management: Strategies for maximizing budget and personnel resources. International Journal of Management & Entrepreneurship Research, 6(12), 3860–3870.
<https://doi.org/10.51594/ijmer.v6i12.1743>
- Ezmigna, I., Alghizzawi, M., Alqsass, M., Abu–AlSondos, I. A., Abualfalayeh, G., & Abdeldayem, M. M. (2024). The Role of Vision 2030

in Transforming Saudi Arabia's Logistics Sector: A Qualitative Approach.

1–6. <https://doi.org/10.1109/dasa63652.2024.10836290>

- Khatib, S. F. A., Mustafa, Z., & Abbas, A. F. (2025). Digital Transformation and Financial Sustainability. *Advances in Finance, Accounting, and Economics Book Series*, 33–74. <https://doi.org/10.4018/979-8-3693-6386-7.ch002>
- Lastanti, N., & Djasuli, M. (2024). Managing Financial Flows in The Public Sector Through Digital Transformation. *Eduvest*, 4(7). <https://doi.org/10.59188/eduvest.v4i7.1246>
- Luo, D., Luo, M., & Lv, J. (2022). Can Digital Finance Contribute to the Promotion of Financial Sustainability? A Financial Efficiency Perspective. *Sustainability*, 14(7), 3979. <https://doi.org/10.3390/su14073979>
- Marchewka–Bartkowiak, K., & Boitan, I. A. (2025). Digital Finance. 94–110. <https://doi.org/10.4324/9781003499138-7>
- Mavlutova, I., Spilbergs, A., Verdenhofs, A., Nātriņš, A., Arefjevs, I., & Volkova, T. (2022). Digital Transformation as a Driver of the Financial Sector Sustainable Development: An Impact on Financial Inclusion and Operational Efficiency. *Sustainability*, 15(1), 207. <https://doi.org/10.3390/su15010207>

- Oyewole, A. T., Adeoye, O. B., Addy, W. A., Okoye, C. C., Ofodile, O. C., & Ugochukwu, C. E. (2024). Promoting sustainability in finance with AI: A review of current practices and future potential. *World Journal Of Advanced Research and Reviews*.
<https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.21.3.0691>
- Rane, N., Choudhary, S. P., & Rane, J. (2024). Artificial Intelligence–driven corporate finance: enhancing efficiency and decision–making through machine learning, natural language processing, and robotic process automation in corporate governance and sustainability. *Studies in Economics and Business Relations*, 5(2), 1–22.
<https://doi.org/10.48185/sebr.v5i2.1050>
- RESHI, A. A. (2025). A STUDY ON G20 Perspective Digital Financial Inclusion in the Indian Banking System. *Journal of Informatics Education and Research*, 5(1). <https://doi.org/10.52783/jier.v5i1.2032>
- Sachdeva, T. (2024). Operational Efficiency and Business Organization: A Case Study on Mumbai Dabbawalas. 1(3), 11–21.
<https://doi.org/10.36676/jams.v1.i3.14>
- Saputro, A., Riyadi, S., Lestari, S. D., Muhdaliha, E., & David, D. (2024). The Implementation of Digital Technology to Enhance Energy Business

Sustainability Through Operational Performance Improvement. *Maneggio*, 1(6), 33–44. <https://doi.org/10.62872/ztr7jd54>

- Satryawati, S., Wibowo, R. I., Kristian, E., Aristawidya, E., & Amanda, D. (2024). Role of Digital Transformation in Enhancing Sustainability and Feasibility of MSMEs: A Case Study of Dhea Rasa. *Journal of Business Management and Economic Development*, 3(01), 155–169. <https://doi.org/10.59653/jbmed.v3i01.1266>
- Tijani, B. K. (2024). Financial Sustainability and Technology Integration in Oil & Gas Cooperatives: Opportunities and Challenges. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 12(10), 32–51. <https://doi.org/10.37745/ejaafr.2013/vol12n103251>
- Yang, S., Zang, J., Wu, Y., & Kong, D. (2025). Enhancing Operational Efficiency in Resource-Intensive Enterprises Through Financial Sharing Model. *International Journal of E-Collaboration*, 21(1), 1–18. <https://doi.org/10.4018/ijec.367277>
- Zhang, X. (2024). Enhanced Agricultural Financial Services through Cloud Computing: A New Paradigm of Security and Efficiency. *Research on World Agricultural Economy*, 555–566. <https://doi.org/10.36956/rwae.v5i4.1315>